

القرار ١٧١٢ (٢٠٠٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٤٢، المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة والبيانات الصادرة عن رئيسه بشأن الحالة في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما قراراته ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، و ١٦٩٤ (٢٠٠٦)، المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ١٦٦٧ (٢٠٠٦)، المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/743)،

وإذ يرحب كذلك بالخطوات التي اتخذتها حكومة ليبيريا لمكافحة الفساد،

وإذ يعرب عن تقديره للدعم المتواصل المقدم إلى عملية السلام الليبرية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وللمساعدات المالية وضروب المساعدة الأخرى المقدمة من المجتمع الدولي،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، للدور الهام الذي أسهمت به من خلال الدعم المقدم منها في إعادة السلم والاستقرار إلى ليبيريا،

وإذ يشدد على أنه ما زالت هناك تحديات لا يستهان بها تعترض إتمام إعادة إدماج المحاربين السابقين وإعادةهم إلى الوطن، وإعادة هيكلة قطاع الأمن الليبري بشكل عاجل، فضلا عن تثبيت الاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية،

وإذ يرحب بعمليات نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المناطق غير المنيعة على حدود ليبيريا،

وإذ يؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبيريا ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

- ١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧؛
- ٢ - يؤكد عزمه على أن يأذن للأمين العام بمناقلة القوات بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت وفقا لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، حسب الاقتضاء؛
- ٣ - يؤيد توصيات الأمين بتعزيز قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وخفضها وسحبها تدريجيا وعلى مراحل، حسبما تسمح به الحالة، وبدون الإخلال بمتطلبات أمن ليبيريا؛
- ٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يرصد التقدم في تثبيت الاستقرار في ليبيريا وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن على الحالة، مع إشارة خاصة إلى المعايير العامة المذكورة في الفقرتين ٧٠ و ٧١ وفي المرفق الأول من تقريره، المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ولا سيما في ما يتعلق بإعادة هيكلة قطاع الأمن، وإعادة إدماج المحاربين السابقين، وتيسير المصالحة السياسية والعرقية، وتعزيز بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وإصلاح القضاء، واستعادة الحكومة سيطرتها فعليا على موارد البلد الطبيعية والمعدنية، وتهيئة بيئة مستقرة وآمنة مؤاتية لتعزيز النمو الاقتصادي؛
- ٥ - يدعو حكومة ليبيريا أن تتخذ من جهتها، وبالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في الفقرة ٤ أعلاه، بما في ذلك كفالة التنفيذ الفعال لقانون إصلاح الغابات، ومواصلة الالتزام ببرنامج الحكم وإدارة الاقتصاد، والقيام على جناح السرعة بوضع سياسة وهيكل للأمن القومي، ويشجع المجتمع الدولي على دعم تلك الجهود؛
- ٦ - يرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتنفيذ سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وكفالة امتثال أفرادها امتثالا كاملا لمدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة ويطالب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع

الإجراءات الضرورية في هذا الصدد، وأن يُبقي مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك إجراء التدريب السابق لنشر القوات، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها من التدابير التي تكفل إجراء التحقيقات اللازمة في المزعّم بارتكاب أفرادها لاستغلال جنسي أو اعتداء جنسي، والمعاقبة عليها عند ثبوتها؛

٧ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
